التجـارة

OIC/COMCEC-FC/33-17/D(3)

COMCEC

نبذة
عن التعاون في
مجال التجارة

مكتب تنسيق الكومسيك

مايـو 2017

نبذة عن التعاون في مجال التجارة

1. مقدمة

تمثل التجارة الدولية حافزًا هامًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الدلائل إلى أن تحسين التجارة الدولية يسهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الاستثمارات وفرص العمل في الدول. وترى كثير من الدول أن التجارة الدولية أداة مهمة لتعزيز الاندماج مع الدول الأخرى ما جعلها تتخذ خطوات هامة تجاه زيادة التبادل التجاري وتحسين البيئة التجارية من خلال مبادرات متعددة الأطراف أو إقليمية أو ثنائية الأطراف.

في المدة بين عامي 2003 و2008، سجلت التجارة الدولية نموًا ملحوظًا، تلاه تراجع هائل في عام 2009. وعلى الرغم من انتعاش حركة التجارة العالمية في 2010، واستمرار هذا الانتعاش في التنامي في عامي 2012 و2013، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ مستوى معدلات النمو قبل وقوع الأزمة.

الشكل 1: الصادرات والواردات العالمية (2015)

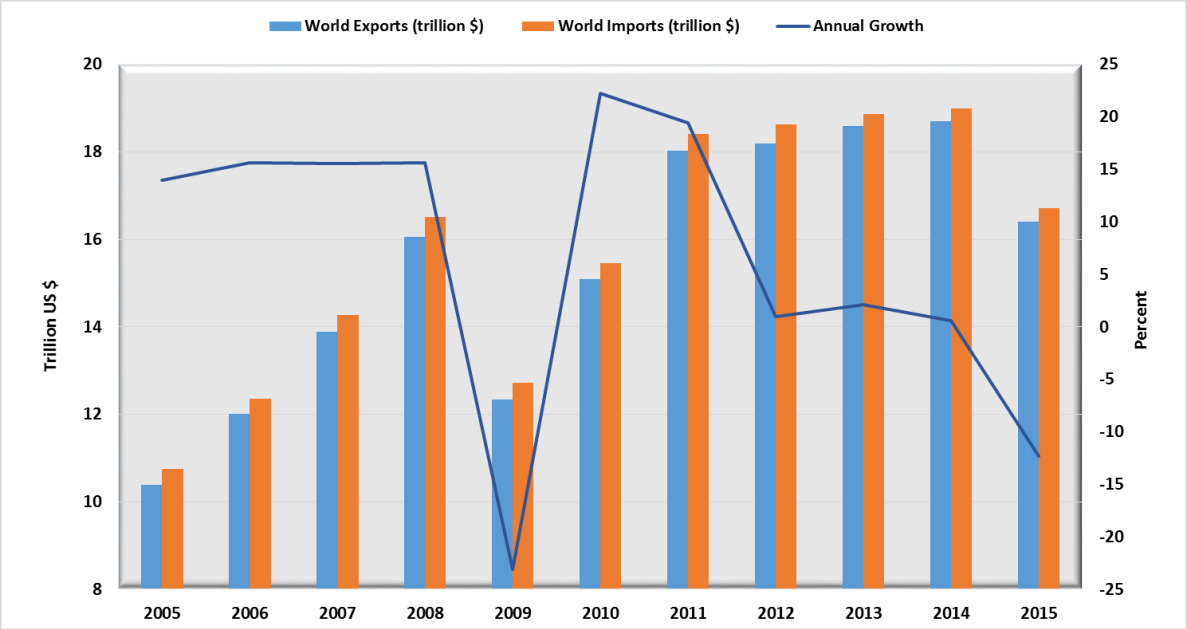

المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

أخذت أسعار السلع في الانخفاض منذ عام 2012. وفي عام 2015، شهدت أسعار السلع المرتبطة وغير المرتبطة بالطاقة هبوطاً أكثر حدة، كما انخفضت أسعار الطاقة بنسبة 39.3%، وتراجعت أسعار السلع غير النفطية بنسبة 19.1% في الفترة بين ديسمبر 2014 و2015. وعلى الرغم من هذا الهبوط الكبير في قيمة التجارة العالمية، استمر حجم التجارة العالمية (الذي واجه تغيرات في الأسعار وأسعار الصرف) في النمو بنسبة 2.8 بالمائة في عام 2015. ويعود السبب الرئيسي في هذا الهبوط الكبير في قيمة الدولار في التجارة العالمية إلى انخفاض قيمة العملات المحلية. كما أسهم انخفاض قيمة الدولار في السلع والنفط في هذا الهبوط.

الشكل 2: الزيادة التدريجية في مؤشرات أسعار النفط والسلع غير المرتبطة بالوقود (100=2005)

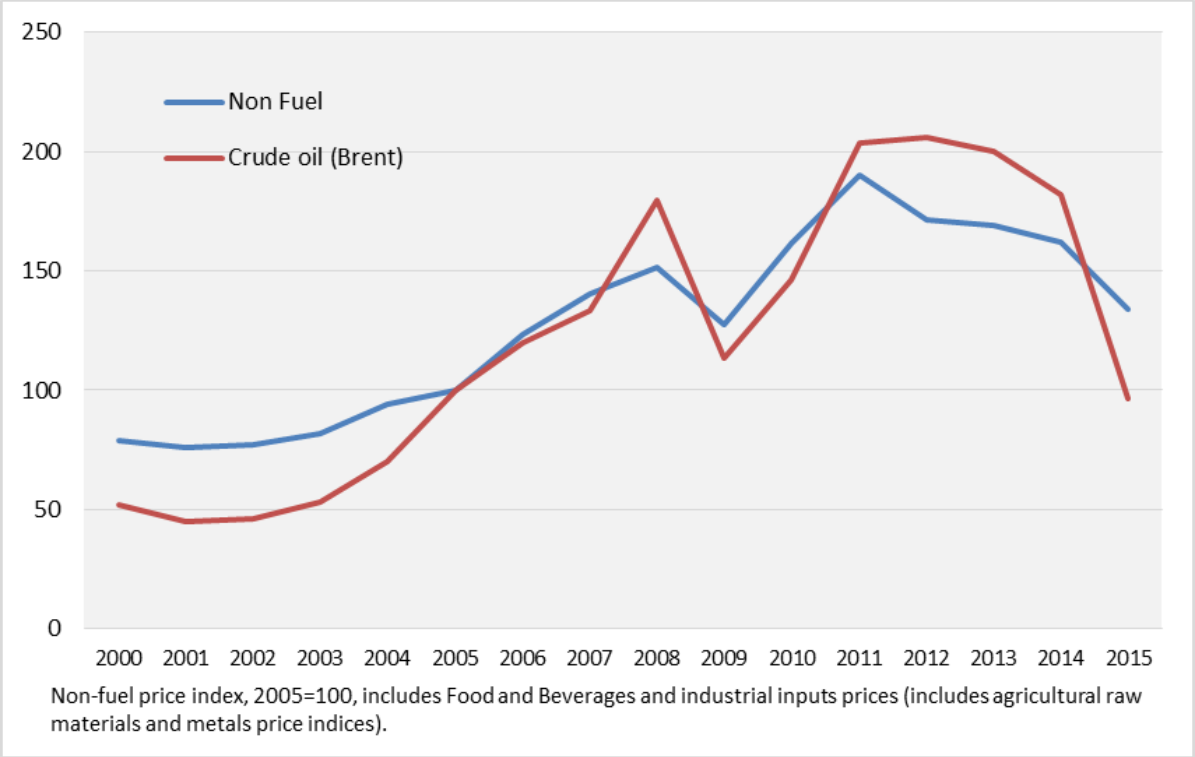

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

أسهمت عوامل العرض والطلب في انهيار أسعار النفط في السنوات الأخيرة. فمن جانب العرض، أسهم عاملين في هبوط أسعار النفط وهما: الزيادة المفاجئة لإنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية)، وكذا التحول في سياسة الأوبك نحو الإبقاء على حصتها السوقية من خلال الحفاظ على نفس مستويات الإنتاج بدلاً من استهداف نطاق سعري معين. بالإضافة إلى ذلك، كان لزيادة الإنتاج في العراق والزيادة الجزئية في ليبيا أثر إيجابي على إمدادات النفط العالمية. أما من حيث الطلب، كانت هناك عدة عوامل أدت إلى انخفاض سعر النفط، مثل ضعف الطلب في بعض النظم الاقتصادية المتقدمة وتباطؤ وتيرة النمو في الأسواق الناشئة، ولا سيما الصين. بالإضافة إلى ذلك، كان لتحسن كفاءة استخدام الطاقة دور هام في تباطؤ استهلاك النفط على الصعيد العالمي.

التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

انخفض إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي بشدة بنسبة 25.4 بالمائة، ليصل إلى 1.6 تريليون دولار أمريكي في 2015 بعد أن كان 2.2 تريليون دولار أمريكي في 2014. ومن بين الأسباب الهامة التي يُعزى إليها انخفاض صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي انخفاض مستوى النمو في المنطقة، وانخفاض أسعار النفط، وانخفاض قيمة العملات المحلية.

وعلى الجانب الآخر، انخفض إجمالي واردات دول منظمة التعاون الإسلامي، الذي استمر في الانخفاض في الفترة بين 2012 و2014، بنسبة 7.4 بالمائة ليصل إلى 1.8 تريليون دولار في سنة 2015. مما أدى إلى انخفاض إجمالي حجم التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 16 بالمائة، ليصل إلى 3.4 تريليون دولار أمريكي في 2015 بعد أن كان 4.1 تريليون دولار أمريكي في 2014.

ثمة عاملان في إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي لا يزالان يشكلان خطرًا في المستقبل: يتمثل العامل الأول في الدور السائد للوقود المعدني في الصادرات. حيث بلغت نسبة الوقود المعدني والنفط والمنتجات بالتقطير في صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي 47.4 بالمائة في 2015. وتشكل التغيرات في أسعار النفط خطورة كبيرة بالنسبة للدول المصدرة للنفط. والعامل الثاني أن عشرة من دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث قيمة وحجم التجارة شكلت 70 بالمائة من إجمالي تجارة دول منظمة التعاون

الإسلامي مع العالم في 2015. وعليه، فإن حجم التجارة الأجنبية لغالبية الدول الأعضاء محدود، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على صادرات قليل من السلع.

التطورات في حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من ضخامة إمكاناتها، لا تبلغ حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المستوى المطلوب، ويُعزى السبب في ذلك إلى بعض المشكلات التنظيمية. وتمثل سياسات حماية التجارة الوطنية، والرسوم الجمركية العالية، والعوائق غير الجمركية، وضعف اللوجستيات والبنية التحتية المرتبطة بالتجارة، والتمويل التجاري غير المستفاد منه بشكل كافٍ، وآليات التأمين مشكلات رئيسية تواجهها المنطقة. إضافة إلى ذلك، لا تمتلك عديد من الدول الموارد المالية الكافية أو أنظمة الدفع والخدمات المصرفية المناسبة. وعلى الرغم من تلك التحديات، ازدادت نسبة حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 21.5 بالمائة في 2015، بعد ثباتها تقريبًا في الفترة بين 2012 و2014 بمتوسط 18.6 بالمائة.

وفي 2015، بلغت الصادرات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 21.8 بالمائة، بينما بلغت الواردات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 21.3 بالمائة من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي. ويوضح الشكل 3 أدناه اتجاهات حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2005.

الشكل 3: التطورات في حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الفترة 2005-2015 (مليار دولار أمريكي)

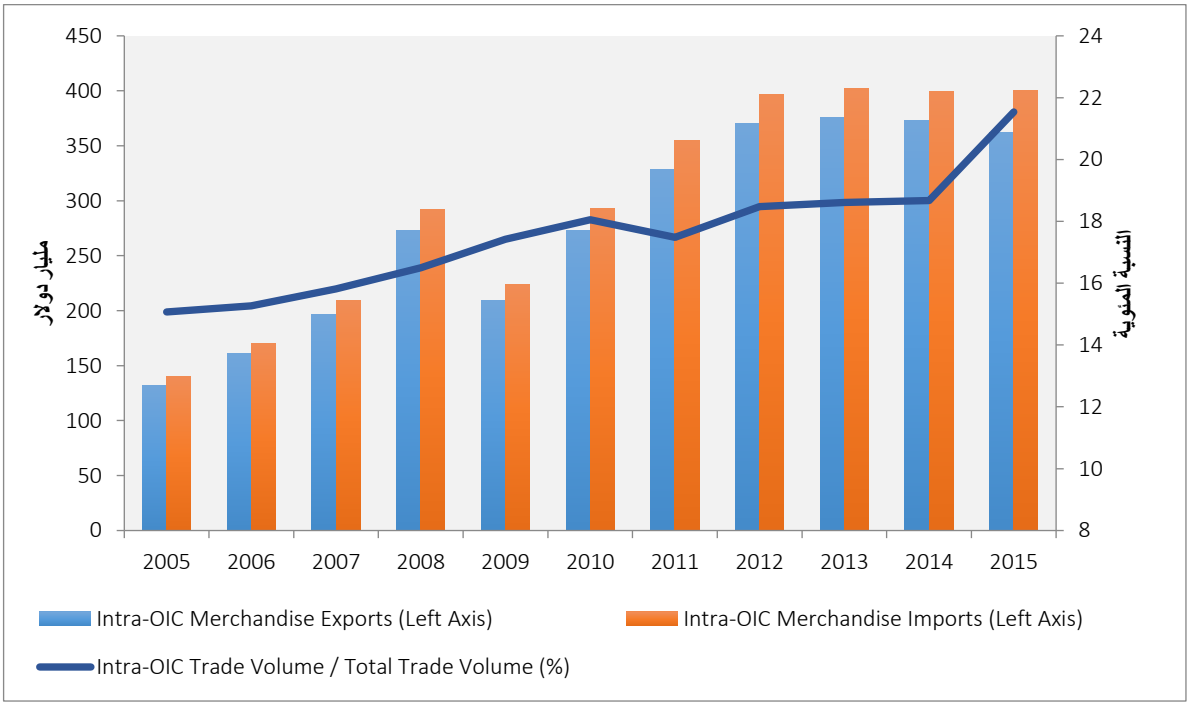

المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

2. الاتجاهات العالمية في تسهيل التجارة

شهدت ساحة تعزيز التجارة العالمية تطورات هامة منذ سنة 2013. وقد وصلت المفاوضات التجارية إلى مرحلة مهمة عام 2013 من خلال عقد اتفاقية بخصوص "حزمة بالي"، التي اشتملت على مجموعة منتقاة من القضايا التي تناولتها مفاوضات جولة الدوحة على نطاق أكبر. وقد اتفق الوزراء على هذه الحزمة في ختام المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي في ديسمبر 2013. وتتألف الحزمة من 10 قرارات/بيانات وزارية تغطي تدابير تيسير التجارة والزراعة والتنمية. وتمثل اتفاقية تيسير التجارة أحد أهم العناصر في حزمة بالي .

تحدد اتفاقية تيسير التجارة التدابير المعنية بإزالة العوائق المفروضة أمام التجارة الدولية، وذلك من خلال تيسير وتسهيل الإجراءات الجمركية. وتشتمل الاتفاقية على قسمين، بما في ذلك أحكام تسريع حركة البضائع، والإفراج عنها، وتخليصها، وكذا أحكام المعاملة التفاضلية المتعلقة بالبلدان النامية والأقل نموًا على التوالي.

وفيما يتعلق بالمعاملة التفاضلية، تتيح اتفاقية تيسير التجارة للبلدان النامية والأقل نموًا إمكانية اختيار ثلاث فئات من الأحكام، وهي أ، ب، ج، وفقًا لمدى استعدادهم للتنفيذ. وتهدف منظمة التجارة العالمية كذلك إلى تقديم الدعم الفني وبرامج بناء القدرات من أجل تطوير البلدان الأقل تقدمًا. كما تشتمل الاتفاقية على بعض الترتيبات المهمة مثل نشر وتوافر المعلومات، والأحكام المسبقة، وحق الاستئناف أو المراجعة، والمعالجة السابقة على وصول السلع، والدفع الإلكتروني، وحرية الحركة. وطبقًا لمنظمة التجارة العالمية، قد تسهم الاتفاقية في زيادة صادرات السلع العالمية بقيمة تريليون دولار سنويًا. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ من فبراير 2017، بعد مصادقة أعضاء منظمة التجارة العالمية بالكامل والبالغ عددهم 112 عضوًا.

3. تيسير التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وإذ نقر بأهمية خفض التكاليف التجارية، تبزغ أهمية تيسير التجارة فيما بين الدول الأعضاء. ويمكن تحديد بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء في التجارة على النحو التالي:الخدمات اللوجستية المحدودة، والافتقار إلى البنية الأساسية المناسبة، وعدم فعالية الأطر القانونية، والعمليات الجمركية الروتينية، والافتقار إلى آليات التنسيق الفعالة بين الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص. وتوفر هذه التحديات، بعد التغلب عليها بنجاح، فرصًا واعدة لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء.

ويختلف أداء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث العمليات التجارية. وقد طورت بعض المؤسسات الدولية عدة مؤشرات أو تقارير للوقوف على المشكلات التي تعوق حركة التجارة الدولية في بعض البلدان. ويمثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي أحد هذه التقارير؛ حيث يحسب متوسط الوقت والتكلفة اللازمين لممارسة الأعمال التجارية في الدول. ومن حيث التجارة عبر الحدود، يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المتكبدة في إدارة النقل الداخلي، والموانئ والمحطات، والتخليص الجمركي، والرقابة الفنية على الواردات في أكثر من 150 دولة. وتشير الأرقام التالية إلى متوسط عدد الأيام ومتوسط التكلفة التي تتحملها الدول الأعضاء ذات التصنيف الأعلى والأقل.

الشكل 4: مدة وتكلفة صادرات الدول الأعضاء ذات التصنيف الأقل

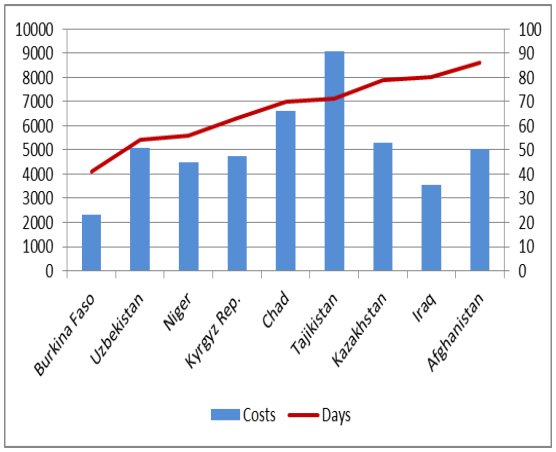

الشكل 5: مدة وتكلفة صادرات الدول الأعضاء ذات التصنيف الأعلى

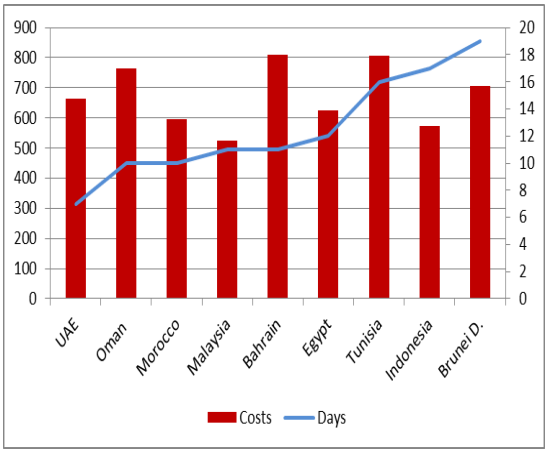

المصدر: البنك الدولي

يمكن لاتفاقية تيسير التجارة، برغم ذلك، أن تكون وسيلة تعزيز مهمة تستعين بها الدول الأعضاء لتحسين الأرقام الحالية. فحتى أبريل 2017، صادقت 24 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على هذه الاتفاقية.

4. اتفاقية تيسير التجارة وأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

نظرًا لأهمية الأمر للدول الأعضاء، قدمت مجموعة عمل التجارة في الكومسيك في اجتماعاتها الأخيرة توضيحات وشروحات حول النواحي المختلفة لاتفاقية تيسير التجارة. وفي هذا الشأن، ركزت مجموعة عمل التجارة في الكومسيك في اجتماعيها السابع والثامن، في العام الماضي، على الأوجه المختلفة لاتفاقية تيسير التجارة مثل تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، وتحسين سبل التعاون فيما بين الهيئات.

وعلاوة على ذلك، عُقِد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التجارة في الكومسيك في 9 مارس 2017 تحت عنوان "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وفي هذا الاجتماع، شرحت مجموعة عمل التجارة الوضع الحالي للدول الأعضاء فيما يتعلق بتلك الأنظمة، والتي تمثل وسيلة مهمة لتيسير حركة التجارة الدولية فيما بين الدول الأعضاء.

كما أكد التقرير البحثي، المعد خصوصًا لهذا الاجتماع، أن الدول الأعضاء قد أبدت اهتمامًا كبيرًا بأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في السنوات الأخيرة. وعليه، أصبحت أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد موجودة في 23 دولة من الدول الأعضاء بينما لم تكن موجودة سوى في 7 دول منها في بداية عام 2010. بالإضافة إلى ذلك، تؤسس 4 من الدول الأعضاء حاليًا أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد، وتضع 11 دولة من الدول الأعضاء تصورًا خاصًا بها لأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد (راجع الشكل 6).

الشكل 6: أوضاع تنفيذ أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

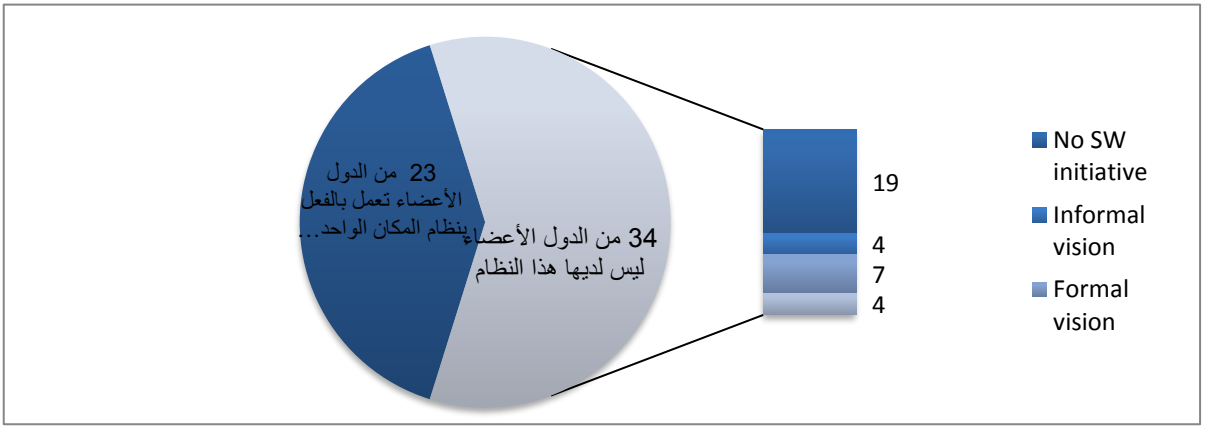

المصدر: "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، مكتب تنسيق الكومسيك

فيما يلي التحديات الرئيسية في إطلاق أو تنفيذ أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء:

- ضعف جودة الأعمال التحضيرية في المرحلة الأولية من التنفيذ
- عدم تطبيق التغييرات اللازمة في إطار العمل القانوني والتشريعي وفي مستوى معالجة الأعمال
- الافتقار إلى المرونة والتوافق فيما يتعلق بالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات
- عدم وجود البديل واستمرارية العمل
- التكاليف العالية على المستوى التشغيلي لأنظمة المكان الواحد
- الأداء المحدود بسبب ضعف البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات
- الافتقار إلى الأسلوب التنظيمي لمعالجة الأعمال وتخطيط البيانات

توصلت مجموعة عمل التجارة في اجتماعها التاسع إلى التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تعزيز جهود أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تطوير إستراتيجيات متكاملة لتلك الأنظمة تعكس المتطلبات القومية والإقليمية وتشرك الجهات المعنية في هذه العملية،
- تحسين مدى فاعلية أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد من خلال تحديد وتنفيذ التغييرات اللازمة في القوانين وإطار العمل التنظيمي وممارسات الأعمال،
- منح الأولوية لمرونة، وقابلية تأقلم، وأمان، وتوافق البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد،
- تعزيز مستوى التواصل بين الدول وتوافق الأنظمة المحلية لتخليص المعاملات من مكان واحد في منطقة منظمة التعاون الإسلامي من أجل تأسيس أنظمة إقليمية لتخليص المعاملات من مكان واحد

سوف ينعقد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل التجارة في الكومسيك بتاريخ 2 نوفمبر 2017 في أنقرة تحت عنوان "المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الاستفادة من الخبرات"

5. المشروع الرائد للكومسيك بشأن التجارة: نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

منذ تأسيس الكومسيك، كانت التجارة واحدة من أهم أوجه التعاون. ولتعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أطلقت الكومسيك برامج ومشروعات بغية تحقيق هذا الهدف. ويمثل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واحدًا من أهم مشروعات الكومسيك التي تهدف إلى تعزيز التجارة فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

ولتفعيل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يجب أن تستوفي 10 من الدول الأعضاء شرطين في الوقت ذاته، وهما مصادقة الاتفاقيات الثلاثة لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقديم قائمة الامتيازات إلى أمانة سر لجنة المفاوضات التجارية. وابتداءً من ديسمبر 2014، استوفى العدد المطلوب من الدول المتطلبات اللازمة للنظام. مرفق قائمة توقيع/ تصديق الدول الأعضاء على نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الملحق 1.

ومع ذلك، لبدء العمل بالنظام، ثمة بعض الخطوات العملية التي يجب اتخاذها بمشاركة الدول الأعضاء. والخطوة الأهم في هذا السياق هي تحديث قوائم الامتيازات. وبحلول أبريل 2017، سلمت كل من تركيا وماليزيا وباكستان والأردن وبنجلاديش وإيران قوائم الامتياز المحدثة.

وفي هذا الشأن، دعت الجلسة الوزارية الثانية والثلاثين للكومسيك المنعقدة في العام الماضي أمانة سر دول مجلس التعاون، نيابة عن ستة من الدول الأعضاء بها، لتسليم قوائم الامتيازات المحدثة بأسرع وقت ممكن إلى أمانة سر لجنة المفاوضات التجارية بهدف الاستفادة من فرص الوصول إلى السوق التي يوفرها نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

على الجانب الآخر، ولتنفيذ هذا النظام بنجاح، يجب على الدول الأعضاء اتخاذ بعض التدابير الداخلية مثل: طباعة وثائق شهادة المنشأ لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتسليم عينات من الأختام المطبوعة إلى أمانة سر لجنة المفاوضات التجارية، وإنجاز التدابير التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة. وبعد استكمال التدابير المذكورة، ستعمل جميع وظائف النظام بالكامل.

6. آلية تمويل مشاريع الكومسيك

تتوفر أمام الدول الأعضاء، المسجلة في مجموعة عمل التجارة، الفرصة لاقتراح مشروعات تعاون متعددة الأطراف ضمن إطار عمل تمويل مشروع الكومسيك، مما يمثل وسيلة هامة أخرى لتنفيذ الإستراتيجية. ويشترط في المشاريع المطلوب تمويلها من صندوق تمويل مشاريع الكومسيك أن تكون مشاريع تعاون متعددة الأطراف وأن يتم تصميمها وفق أهداف النتائج المتوقعة الواردة في القسم التجاري من الإستراتيجية. وفي هذا الصدد، نجحت أوغندا مع دولتين شريكتين في تنفيذ المشروع الذي يحمل اسم "*تحسين تقديم خدمات تيسير التجارة*": تركيا ومصر ضمن نطاق المشروع الثالث في سنة 2016. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في سبتمبر 2016. ضمن إطار العمل هذا، تم تنفيذ المشاريع الثلاثة التالية في سنة 2017:

- المشروع بعنوان "تيسير العلاقات التجارية بين فلسطين والدول الإسلامية" تم تنفيذه بواسطة دولة فلسطين بالتعاون مع الجزائر والمملكة العربية السعودية،
- المشروع بعنوان "تعزيز خدمات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورينام وغيانا لتحسين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية" تم تنفيذه بواسطة سورينام بالتعاون مع غيانا وتركيا،
- المشروع بعنوان "تيسير التجارة: تحديد الحواجز غير الجمركية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تم تنفيذه بواسطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالشراكة مع المغرب والسنغال ومصر.

الملحق 1

الدول الأعضاء التي وقعت / صادقت على اتفاقيات نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي *(حتى أبريل 2017)*

م.	الدول الأعضاء	الاتفاقية الإطارية		بريتـــاس		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي		تسليم قوائم الامتيازات
		وقعه	صادق عليه	وقعه	صادق عليه	وقعه	صادق عليه	
1	**البحرين**	√	√	√	√	√	√	√
2	**بنجلاديش**	√	√	√	√	√	√	√
3	بنين	√	---	√	---	√	---	
4	بوركينا فاسو	√	---	√	---	√	---	
5	الكاميرون	√	√	√	---	√	---	
6	تشاد	√	---	---	----	---	---	
7	جزر القمر	√	---	√	---	√	---	
8	ساحل العاج	√	---	√	---	√	---	
9	جيبوتي	√	√	√	---	√	---	
10	مصر	√	√	√	---	---	---	
11	الجابون	√	√	---	---	---	---	
12	غامبيا	√	√	√	√	√	√	
13	غينيا	√	√	√	---	√	---	
14	غينيا بيساو	√	---	√	---	√	---	
15	اندونيسيا	√	√	√	---	√	---	
16	**إيران**	√	√	√	√	√	√	√
17	العراق	√	√	---	---	---	---	
18	**الأردن**	√	√	√	√	√	√	√
19	**الكويت**	√	√	√	√	√	√	√
20	لبنان	√	√	---	---	---	---	
21	ليبيا	√	√	---	---	---	---	
22	**ماليزيا**	√	√	√	√	√	√	√
23	جزر المالديف	√	√	---	---	---	---	
24	موريتانيا	√	---	√	---	√	---	
25	**المغرب**	√	√	√	√	√	√	√
26	النيجر	---	---	√	---	√	---	
27	نيجيريا	√	---	√	---	√	---	
28	**سلطنة عُمان**	√	√	√	√	√	√	√
29	**باكستان**	√	√	√	√	√	√	√
30	فلسطين	√	√	√	√	√	√	
31	**قطر**	√	√	√	√	√	√	√
32	**المملكة العربية السعودية**	√	√	√	√	√	√	√
33	السنغال	√	√	---	---	---	---	
34	سيراليون	√	---	√	---	√	---	
35	الصومال	√	√	√	√	√	√	
36	السودان	√	---	√	---	√	---	
37	**سوريا**	√	√	√	√	√	√	√*
38	تونس	√	√	√	---	√	---	
39	**تركيا**	√	√	√	√	√	√	√
40	**الإمارات العربية المتحدة**	√	√	√	√	√	√	√
41	أوغندا	√	√	---	---	---	---	
		40	**30**	**33**	**17**	**32**	**17**	**14**

*أوعزت القمة غير العادية الرابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بتعليق عضوية جمهورية سوريا العربية.